TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science



Turkish policy towards Libya after the February 2011 revolution

Lecture. Rafea Shareef Dhanoon*
Mosul University- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 20 April. 2020
- Accepted 31 April. 2020
- Available online 31. June. 2020

Keywords:
- Turkish politics
- Libya
- February 2011 revolution
- International Studies

Abstract: The close relations between Turkey and Libya are still on the rise, and this was evident through Turkish support at all levels of the internationally recognized government of Al-Sarraj winner. The Memorandum of Understanding signed between Turkey and Libya on 27 / November 2019, in the areas of security and military cooperation and the determination of areas of influence revealed The navy, the extent of the historical close relationship between Ankara and Tripoli, just as the Turkish President Erdogan wanted to deliver a message to the West and other regional parties after the signing of the Memorandum of Understanding, that Turkey has a non-negotiable sovereign right to define the maritime spheres of influence and that this right stems from international law.

In light of these tracks, we will shed light on the orientations of Turkish policy towards Libya after the February 2011 revolution, by defining the determinants of those trends and examining the most important obstacles in the march of Turkish policy towards Libya.

* **Corresponding Author:** Rafea Shareef Dhanoon**, E-Mail:** alaarajyrafea@gmail.com **,Tel: , Affiliation**: Mosul University - College of Political Science

توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط ٢٠١١

م. رافع شريف ذنون

جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 20/ نيسان /2020
- القبول : 31/ نيسان /2020
- النشر المباشر : 31/حزيران /2020

الخلاصة : لاتزال العلاقات الوطيدة بين تركيا وليبيا في تصاعد مستمر , وبدى ذلك جليا من خلال الدعم التركي وعلى كافة المستويات لحكومة فائز السراج المعترف بها دوليا , وقد كشفت مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا في ٢٧/ نشرين ثاني ٢٠١٩ , في مجالات التعاون الامني والعسكري وتحديد مناطق النفوذ البحرية , مدى متانة الغلاقة التاريخية بين انقرة وطرابلس , كما اراد الرئيس التركي اردغان ايصال رسالة الى الغرب واطراف اقليمية اخرى بعد توقيع مذكرة التفاهم , ان لتركيا حق سيادي غير قابل للتفاوض في تحديد مناطق النفوذ البحرية وان هذا البحق نابع من القانون الدولي.

في ضوء هذه المسارات سوف نلقي الضوء على توجهات السياسة التركية نحو ليبيا بعد ثورة شباط ٢٠١١ , من خلال تحديد المحددات لتلك التوجهات والوقوف على اهم المعوقات في مسيرة السياسة التركية تجاه ليبيا .

الكلمات المفتاحية :

- السياسة التركية
- ليبيا
- ثورة شباط ٢٠١١
- الدراسات الدولية

المقدمة :

مثلت الثورة الليبية منذ بداية اندلاعها في شباط ٢٠١١ تحديا كبيرا للسياسة الخارجية التركية , فقد ادى التردد التركي ازاء تأييد الثورة في بدايتها ومعارضة تدخل حلف شمال الاطلسي عسكريا الى اثارة انتقادات واسعة لسياستها بسبب ازدواجية المعايير وبراغماتية المصالح الاقتصادية والسياسية التركية , فيما كانت قد ايدت ثورتي تونس ومصر منذ بدايتهما وبصورة حاسمة .

وعلى الرغم من انحيازها لاحقا الى مطالب الثورة الليبية ودعمها , ثم اعترافها بالمجلس الانتقالي الوطني كممثل وحيد للشعب الليبي , فقد ظلت سياسة تركيا تجاه ليبيا محط جدل وانتقاد دولي واقليمي , في ضوء انحيازها الكامل لحكومة المؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد انتخابات البرلمان الليبي في حزيران ٢٠١٣ , وحيازة الحكومة التي تشكلت في مجلس النواب على الاعتراف الدولي وخاصة دول الاتحاد الاوربي ومصر ومعظم دول الخليج العربي بأستثناء قطر التي شاركت تركيا في اعترافها لحكومة المؤتمر الوطني , اذ اصبحت تركيا الداعم الاساسي للاخيرة , هذا ينم عن الحفاظ على نفوذها ومصالحها .

ومع تفاقم الازمة الليبية السياسية والشرعية ودخول اطراف اخرى فيها وتصاعد التهديدات التي يواجهها حلفائها في طرابلس , وزيادة الضغوط الدولية الاوربية بشكل خاص لايجاد تسوية للازمة الليبية , ادركت تركيا اهمية الخروج من العزلة في موقفها تجاه ليبيا , والاتساق مع الجهود الدولية لضمان دور مستقبلي لها في ليبيا , ولذلك تحولت سياستها الى الدعم الكامل لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج والاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الليبي بدعوى التوصل لتسوية سياسية بين الليبيين , على الرغم من استمرار معارضة بعض حلفائها لهذه الحكومة .

اولا / اهمية البحث

تبرز اهمية البحث عن طريق رسم اهم المحددات التي تحكم السياسة التركية تجاه ليبيا وتضعها في اطارها سواء من وجهة نظر تركيا نفسها او من وجهة نظر الاطراف الدولية والاقليمية المنافسة لها , كما تبرز اهمية البحث من خلال المعوقات التي تعترض سياسة تركيا وما تطمح اليه او الحصول عليه من مكاسب اقتصادية وسياسية في ليبيا تقع كلها في حسابات الربح والخسارة من جانب تركيا .

ثانيا / اشكالية البحث

هناك عدة تساؤلات تبرز من خلالها اشكالية البحث منها :

١- هل كان هناك موقفا تركيا واضحا تجاه ثورة شباط في ليبيا منذ بداية اندلاعها في ٢٠١١ ؟ وهل تحول هذا الموقف ليأخذ نهجا سياسيا ذو ابعاد استراتيجية على المدى المنظور والبعيد ؟

٢- ماهي الدوافع لهذا التحول في السياسة التركية تجاه ليبيا بعد الثورة ؟

٣- ماهي العقبات التي تواجه سياسة تركيا تجاه ليبيا ؟

ثالثا/ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية تنصب في ان هناك موقفا لتركيا منذ بداية الثورة في ليبيا في شباط ٢٠١١ , وان هذا الموقف ما لبث ان تحول الى سياسة ممنهجة تنتهجها تركيا تجاه ليبيا , تنبع من مصالحها الاقتصادية اولا , للحصول على موطأ قدم والتأثير في الساحة الليبية السياسية في خضم منافسة ضد اطراف دولية واقليمية تسعى هي الاخرى للتأثير في ممارسات وسلوك الفاعلين الليبيين داخل البلاد ودعم طرف على حساب طرف اخر , للحصول على امتيازات الطاقة , وتصريف الاسلحة التركية والتحقق من مدى فعاليتها , والحصول على المكاسب بغض النظر عن خسارة الليبيين او ربحهم من هذه المنافسة .

رابعا / منهجية البحث

لكي يحقق البحث اهدافه الصحيحة , اعتمدنا المنهج التحليلي في مجال العلاقات الدولية فهناك مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية ممكن ان تشكل مدخلات للعملية السياسية في ليبيا وهناك تفاعلات

ومنافسات دولية واقليمية تبرز من خلال المواقف سواء الصريحة منها او الضمنية تشكل مخرجات تتأثر بها الازمة الليبية حاضرا و مستقبلا , وكذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي والتاريخي في بعض الاحيان .

خامسا / هيكلية البحث

لقد جاء البحث على شكل مطالب اساسية ثلاثة ابتدأ من الموقف التركي من ثورة شباط ٢٠١١ في ليبيا , ثم الانتقال الى التحولات في السياسة التركية والمحددات الحاكمة لها تجاه ليبيا بعد الثورة, ثم الانتقال الى اهم المعوقات التي تعترض او تشكل عقبات امام سياسة تركيا تجاه ليبيا و انعكاساتها على الموقف التركي .

المطلب الاول

الموقف التركي من الثورة الليبية وتطوره

منذ بداية الثورة في ليبيا في شباط ٢٠١١ , سعت تركيا الى مبدأ عدم انتاج رد فعل سريع ازاء هذا الحدث , خلافا لما نتج عنها عند اندلاع ثورتي تونس ومصر من تأييد لهما ومطالبة القيادتين فيهما بالتنحي نزولا عند رغبة شعوبها . ورغم وجود رأي عام في تركيا يساند الثورة في ليبيا , الا ان ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق والحملة السياسية والاعلامية ضد نظام معمر القذافي , اذ طلبت من القيادة السياسية في ليبيا تقديم التنازلات للشعب حفاظا على وحدة البلاد ومستقبله , وقد اعطى هذا الموقف انطباعا في البداية على ان تركيا قد انحازت الى جانب القذافي . [i]

ويمكن القول ان موقف تركيا انطلق من دافعين اساسيين :

١- **المصالح** : اذ ان العلاقات التركية _ الليبية في ظل حكم معمر القذافي كانت ايجابية منذ عقود , كما انها شهدت تصاعدا كبيرا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية حيث اصبحت تركيا ثاني دولة بعد الصين في مجال المقاولات في ليبيا حتى عام ٢٠١٤ , وبلغت قيمة المشاريع فيها اكثر من ٢٨ مليار دولار , كما وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين قبل قيام الثورة في عام ٢٠١٠ نحو ١٠ مليار دولار , فضلا عن ان لدى تركيا عقودا فعلية بقيمة ١٥ مليار دولار موزعة على مئات الشركات التركية , وكان هناك نحو ٣٠ الف مواطنا تركيا يعملون في ليبيا , وعليه بدأ تأثير المصالح واضحا في موقفها . [ii]

٢- **تنافس النفوذ مع الغرب** : فقد رأت تركيا في استصدار قرار بتدخل عسكري للناتو في ليبيا على انه فرصة للدول الكبرى , لاسيما فرنسا , لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال افريقيا , وعليه فقد شعرت تركيا ان هذا التدخل قد يهدد مصالحها ودورها في تلك المنطقة , لاسيما وان هذا الشعور بالمنافسة كان موجودا قبل

الثورة الليبية , فقد برز من خلال لهجة التحدي في تصريح وزير الخارجية التركي انذاك احمد داوود اغلو , اذ صرح في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٩ ان لدى تركيا ميراثا من الدولة العثمانية , وان الغرب ولاسيما فرنسا يصفون حزب العدالة والتنمية بأنهم العثمانيون الجدد , وان تركيا تنفتح على العالم كله حتى في شمال افريقيا.[iii]

لكن موقف تركيا قد تحول عن هذه الدبلوماسية واختارت تأييد ملف الناتو والمشاركة في حملته على نطاق واسع وتقديم الدعم الكامل للمجلس الانتقالي في ليبيا , وشاركت في وضع خارطة الطريق لليبيا , واصبحت احد اعضاء مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا , وهذا كله يفسر على ان تركيا لا تريد ان تكون خارج اتجاه السياسة الراهنة , فهي تريد ان تكون جزءا من عملية صنع القرار بخصوص ليبيا , وفي الوقت نفسه ادركت تركيا ان هناك مخاطر تنتظرها ان لم تتسق مع تدخل الناتو , وهذاه المخاطر ليست فقط تحيط بمصداقية تركيا , وانما ايضا قد تصل الى حرمانها من الوصول الى الاقتصاد الليبي بعد ازاحة نظام القذافي . [iv]

وفي هذا السياق , فأن الدعم التركي والوقوف الى جانب حكومة الوفاق في ليبيا , انما يعبر عن الحقائق التالية :

١- تعاظم فاعلية السياسة الخارجية التركية في شمال افريقيا , لاسيما بعد قرار الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا , للحفاظ على المصالح الجيوستراتيجية التركية في تلك الدائرة , بعد ان لاقت المساعي التركية للانضمام الى الاتحاد الاوربي المعارضة الشديدة من قبل فرنسا على وجه الخصوص وخروج السياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية , وهذا كان واضحا في تصريحات وزير الخارجية التركي احمد داؤود اوغلو في اشارة منه الى تعاظم المصالح الاستراتيجية والدور التركي في شمال افريقيا . [v]

٢- مساندة القوى التي برزت اثر المتغيرات السياسية الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة العربية في عدد من بلدانها , في المواجهة مع الدول المدافعة عن الوضع الراهن , اذ تعتبر تركيا ليبيا هي احد اخر المعاقل بعد فشل تلك القوى في مصر وسوريا واليمن , فضلا عن ما تشهده السودان من عدم الاستقرار. [vi]

٣- كما ان الدعم التركي يضيف لتركيا شريكا في منطقة شرق المتوسط , بدلا من مواجهتها ككتلة تجمع مصر واسرائيل وقبرص واليونان , وبشكل منفرد , اذ تعمل هذه الدول على عزل واستبعاد تركيا في ظل التنافس على موارد الطاقة الهائلة المكتشفة شرق المتوسط والتي تقدر بحوالي ٣,٥ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي , و١,٧ مليار برميل من النفط الخام , والتي تنظر اليها تركيا على انها مصدر قوة لتمارس قدرا اعلى من الاستقلال في سياستها الخارجية.[vii]

٤- فضلا عن ان وجود علاقات قوية مع ليبيا وحكومة الوفاق فيها يعزز مكانة تركيا البحرية في ظل التنافس التاريخي , والنزاع على السيادة على بعض جزر البحر المتوسط مع اليونان , وحتى في اية مباحثات اخرى بشأن ليبيا مع الاتحاد الاوربي , نظرا للاهتمام الاوربي الكبير بشأن مستقبل ليبيا . [viii]

٥- ان احتياج حكومة الوفاق للدعم العسكري في ظل وجود عدة داعمين للجنرال خليفة حفتر المنافس على شرعية الحكم في ليبيا لاسيما الامارات ومصر وفرنسا , والتي تتعارض مصالحها مع تركيا , يقدم فرصة لتركيا لعقد صفقات السلاح والمعدات العسكرية وهو القطاع الذي تسعى تركيا لتطويره في السنوات الاخيرة , لاسيما المدرعات والطائرات المسيرة , وانظمة الصواريخ , وكل ما تحتاجه حكومة الوفاق من اسلحة متقدمة . [ix]

السياسة التركية في ظل التنافس المحلي والاقليمي

يمكن القول ان تركيا يتبنيها خيار الوقوف مع الثورة الليبية وهو خيار حلف الناتو كذلك , هو اصلاح لموقفها السابق على ذلك , حيث نلاحظ انها سعت الى تكديس تأثيرها في ليبيا عبر وسائل عديدة منها : ترويج النموذج التركي الذي تبناه حزب العدالة والتنمية , ومحاولة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ثم الانخراط سياسيا في ليبيا والانحياز ودعم طرف سياسي قريب منها وسياستها عندما حصل الانقسام الداخلي .

ففي البداية , سعت حكومة حزب العدالة والتنمية لتجاوز آثار موقف تركيا الاولي , وذلك من خلال التشديد على الهام الثورة , ونضال الليبيين من اجل الحرية والكرامة والعدالة , ثم السعي الى ترويج تجربة حزب العدالة والتنمية في ليبيا عن طريق المسيرة الديمقراطية الصادقة , ودراسة استراتيجية طويلة الاجل للتغيير بشكل جيد للغاية . [x]

اما اقتصاديا , فقد كان للدبلوماسية التركية النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد نظام القذافي , دورا كبيرا في عقد اتفاقيات اقتصادية مهمة مع النظام الجديد , ثم ما لبث ان انحصرت هذه الاتفاقيات مع حكومة المؤتمر الوطني العام في طرابلس عندما وقع الانقسام الداخلي , فالموقف التركي له الاثر الكبير في طلب الاخيرة من المواطنين الاتراك مغادرة ليبيا , وهو ما يعني عمليا طرد تركيا وحرمانها من أية عقود اقتصادية . [xi]

من الناحية السياسية , سعت تركيا لتكريس جهودها مع مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا , والتي عقدت عدة اجتماعات في اسطنبول بعد الثورة , لكن بعد انتخابات مجلس النواب في ٢٥ حزيران ٢٠١٣ والتي

اسفرت عن فوز نواب غير مؤيدين لتركيا ودورها في ليبيا , ضعف هذا الدور ولكي تستعيد تركيا لتأثيرها وجهودها انخرطت في النزاع الداخلي حول الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام , وانحازت كليا الى المؤتمر , واصبحت الداعم الدولي الاساسي له . [xii]

اما اقليميا , فقد خشيت تركيا ان تخسر ليبيا , كما خسرت مصر في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي , حيث انها تنظر الى معظم دول الخليج العربي والتي ساندت مصر ودعمت السيسي , تسعى الى تحجيم دور الاسلام السياسي في ليبيا والذي تدعمه تركيا , ولذلك تم تصور الوضع القائم في ليبيا على انه تنافسا اقليميا بين تركيا وقطر من جهة , ومعظم دول الخليج ومصر من جهة اخرى , وهذا الامر قد يجرد تركيا من مكانتها وموقفها ونفوذها هناك , اذ اعتقد المسؤولون الاتراك ان حكومة مجلس النواب في ليبيا تحت تأثير ونفوذ الرئيس المصري السيسي , ومن ثم فأن الخلاف التركي _ المصري سوف ينعكس على النزاع في ليبيا وحرمان تركيا من مصالحها وحلفائها في المنطقة . [xiii]

لقد اصبحت ليبيا تشكل مأزقا للسياسة التركية , لاسيما بعد ان قررت الحكومة الليبية طرد الشركات التركية العاملة في البلاد في شهر شباط ٢٠١٥ , بعد ان اتهمتها بأنها تصدر الاسلحة للجماعات الاسلامية التي تسيطر على طرابلس . [xiv]

وفي السياق ذاته , جاء اتهام رئيس الوزراء الليبي عبد الله الثني لتركيا بأرسال اسلحة الى بعض الجماعات في ليبيا [xv] , ليبرر ضمنيا القصف الذي طال سفينة شحن مملوكة لشركة تركية قبالة ساحل درنة , الامر الذي ادى الى استنكار وزارة الخارجية التركية لهذا العمل . [xvi]

ويبدو ان هذا الهجوم كان له دلالاته السياسية , اذ جاء في سياق اقتراح المبعوث الخاص السابق للامم المتحدة الى ليبيا برنار دينو ليون حلا للازمة في ليبيا ترفضه طرابلس , التي تعد تركيا المؤيد الدولي الوحيد لها , فأذا سحبت تركيا دعمها , فأن حكومة طرابلس ستقبل الحل المقترح , ولذلك فأن التفسير الذي ساد بأن الهجوم على السفينة التركية كان بمثابة رسالة الى تركيا . [xvii]

وسواء أكان الامر كذلك ام لا , فقد اضحت تركيا تشعر بالعزلة الدولية ةالاقليمية ازاء موقفها في ليبيا , كما انها رغبت في ايجاد مخرج ملائم يجعلها في اتساق مع الجهود الدولية المبذولة للوصول الى تسوية تؤدي الى احلال الاستقرار في ليبيا , اذ كان واضحا ان استمرار الوضع القائم يولد مشاكل اضافية اكثر مما يحافظ على مصالح اي طرف , بما فيها المصالح التركية .

المطلب الثاني

محددات التحول في السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط ٢٠١١

لم يعد خيار الحوار لايجاد تسوية سياسية في ليبيا يمثل رغبة ليبية فحسب , وانما اصبح ضرورة دولية واقليمية تكرست عبر جهود الامم المتحدة الساعية الى دفع اطراف الازمة نحو وضع حد للازمة السياسية والحرب , وتشكيل حكومة واحدة تستطيع مواجهة الاخطار المتنامية , اذ ان حساسية موقع ليبيا الجغرافي ومواردها الاستراتيجية من الطاقة , جعلت الانعكاسات السلبية لفشل الدولة لا يقتصر على الليبين فحسب , وانما على جميع دول الجوار وتلك التي ترتبط بعلاقات نفطية مع ليبيا . [xviii]

وفعليا وبمساعدة الامم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص مارتن كوبلر وبعد محاولات عدة , تشكلت حكومة الوفاق في ليبيا برئاسة عضو مجلس النواب فائز السراج , وسرعان ما حظيت باعتراف دولي , على الرغم من عدم حصولها على ثقة مجلس النواب واستمرار رفضها او التحفظ عليها من قبل شخصيات عدة في المؤتمر الوطني العام في طرابلس . [xix]

وقد اعتبرت تركيا تشكيل حكومة الوفاق فرصة لها ومخرجا ملائما من المأزق الليبي , لذا كانت من اوائل الدول التي دعت فائز السراج لزيارتها واستضافته ,بعد الاتفاق , و وعدت بتقديم كل اشكال الدعم لتشكيل حكومته, اذ اكدت تركيا لحكومة الوفاق انها ستساهم في اعادة اعمار ليبيا ونهضتها الاقتصادية [xx] , كما جاءت زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو الى طرابلس في ٣٠ ايار ٢٠١٦ , لتؤكد على ان تركيا تولي سياستها في ليبيا اهمية كبيرة في المرحلة المقبلة, وانها تريد ان تكون الدولة الاولى التي تعيد فتح سفارتها في طرابلس , وانها ستعمل على اعادة اعمار ليبيا . [xxi]

ان واقع الامر يشير الى ان مجموعة من المحددات وراء التغير في الموقف التركي تجاه ليبيا , ويمكن استقراءها مما يأتي :

اولا/ المصالح التجارية والاقتصادية :

اذ تعد الاستثمارات واعمال الشركات التركية ومنذ عقود مضت , الحجر الاساس في التحولات الجذرية للسياسة التركية في ليبيا , فهناك العديد من الشركات التركية التي اضطرت الى ترك اعمالها ونشاطها في ليبيا , لاسيما ان اهم المتضررين من هذا الوضع هم رجال الاعمال المؤثرون في السياسة التجارية الخارجية لتركيا من اللذين تربطهم علاقات واسعة مع النخبة السياسية في حزب العدالة والتنمية , فهؤلاء هم اللذين يؤدون دورا ضاغطا في السياسة الخارجية تجاه ليبيا من اجل الحصول على عقود كبرى في برامج اعادة الاعمار في ليبيا , ومن اجل تحصيل اموالهم المتأخرة والعودة الى المشاريع التي يقومون بتنفيذها . [xxii]

وعليه كانت التصريحات التركية التي ارتبطت بدعم حكومة الوفاق قد ارتبطت على الدوام بالتركيز عل مساهمة تركيا في اعادة اعمار ليبيا ونهضتها الاقتصادية . [xxiii]

ثانيا / التنافس مع النفوذ الغربي :

لقد ادركت تركيا ان التحول نحو دعم حكومة الوفاق سيضمن لها عدم تمكن فرنسا على وجه الخصوص والغرب بشكل عام من التفرد بالمصالح والتأثير في مستقبل ليبيا , على الرغم من رغبتها في التخلص من مأزق العزلة الذي باتت تعيشه تجاه سياستها في ليبيا منذ بداية الثورة في شباط ٢٠١١ , اذ وجدت في تشكيل حكومة الوفاق الفرصة الملائمة لها للخروج من المأزق الليبي واتساق سياستها مع التوجه الغربي , بعد ان انحسر الدعم الذي تتلقاه حكومة المؤتمر الوطني العام من طرف تركيا وقطر , وهو ما شكل احدى نقاط الخلاف في علاقات تركيا الاكثر اهمية مع حلفائها الاوربيين . [xxiv]

ثالثا / التقارب مع دول الخليج العربي :

تعد ليبيا احدى نقاط الخلاف التركي _ الخليجي , وفي ضوء الادراك التركي ما يمثله الخليج من مكانة استراتيجية وما تمثله علاقاتها مع دوله من اهمية دولية , فأنها تسعى الى تقليص الخلافات معها الى ادنى حد ممكن , مراعاة لمصالحها , ومواجهة التهديدات المشتركة خاصة في ظل تنامي النفوذ الايراني في العراق وسوريا وما يمثله من تهديد لامن المنطقة , وقد شكل تأييد حكومة الوفاق الليبية مخرجا لتركيا لتجاوز تناقض سياستها مع توجه دول الخليج في ليبيا من جهة , وامكانية التنسيق مع هذه الدول لحل الازمة الليبية من جهة اخرى . [xxv]

رابعا / تخفيف عبء الازمة الليبية :

فعلى الرغم من اعتراف تركيا بحكومة الوفاق برئاسة السراج كسلطة شرعية لليبيا , الا ان شرق البلاد بأكمله هو خارج سيطرتها وكذلك بعض المؤسسات في الغرب لا تعترف بسلطة حكومة الوفاق , وعليه فأن مؤسسات حكومة الوفاق قد اصيبت بالشلل جراء الانقسام السياسي وغياب الرقابة , فضلا عن المشكلات المالية , وهذا ما يجعل عودة الشركات التركية الى ليبيا , قد يخلق مشكلة فيما يتعلق بالتعاون التجاري والحوالات المالية وانتقال الاموال بين تركيا وليبيا , الامر الذي جعل الازمة الليبية لم تكن تعني تركيا وحدها , بل جميع الجهات الاقليمية والدولية الفاعلة في هذه الازمة , وعليها ان تتحمل الاعباء في ليبيا لحين عودة الدولة الى الاستقرار الامني والاقتصادي السياسي . [xxvi]

خامسا / تقليص الاعتماد على واردات النفط والغاز من روسيا وايران :

وهو ما تسعى اليه تركيا عن طريق السيطرة على حقول الطاقة من النفط والغاز الطبيعي , الامر الذي قد يمكنها ليس فقط تأمين الطلب الداخلي والانعتاق من تبعية الطاقة لروسيا وايران , بل والدخول في لعبة تزويد الاتحاد الاوربي بهذه الطاقة الاستراتيجية , فالتزود بالغاز الطبيعي من روسيا باهظا من حيث التكلفة المادية والسياسية , اما من جانب ايران فبمقتضى العقوبات المفروضة عليها فأن التزويد بالطاقة منها اصبح من

الصعوبة , وعليه اصبحت ليبيا في التفكير الاستراتيجي التركي تشكل فرصة الفرصة الذهبية من حيث مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي . [xxvii]

سادسا / عقد صفقات السلاح والمعدات العسكرية واختبار تطويرها :

حسب موقع آرمي ريكوغنيشن الامريكي المتخصص في الشؤون العسكرية والدفاع , فأن تركيا احدثت نقله في نوعية الاسلحة المستخدمة في الصراع الليبي , وقامت بتزويد حكومة الوفاق بأسلحة متطورة وموجهة بالليزر لأستخدامها في مواجهة تقدم القوات الجنرال حفتر , فضلاعن التقنيات المتطورة والطائرات المسيرة , هذا الى جانب ما سبق من اسلحة تقليدية ومدرعات وصواريخ مضادة للدروع , وذلك وفق اتفاقية دفاع مشترك اعلن عنها الرئيس التركي اردوغان في تموز ٢٠١٩ , ضمن اتفاق تعاون عسكري مع حكومة السراج, وذلك لتحقيق ما اسماه اردوغان توازنا في القوى مع قوات الجيش الليبي من جهة , ولحماية المصالح التركية هناك من جهة اخرى , فضلا عن ان ارتباط الفصائل المسلحة بأنقرة , يجعل ليبيا سوقا رائجا لتصدير السلاح التركي , واختباره عمليا في ميادين القتال , اذ ان الصناعة العسكرية التركية ارتفعت في العام ٢٠١٧ لتصل الى اكثر من ٦ مليار دولار . [xxviii]

ولتعزيز مكانة تركيا الاستراتيجية ووجودها في ليبيا , وقعت تركيا مع حكومة السراج في ٢٧ تشرين ثاني ٢٠١٩ مذكرتي تفاهم الاولى في مجال التعاون العسكري والامني تضمنت التعاون في مجالات الامن والتدريب العسكري والصناعات الدفاعية ومكافحة الارهاب واللوجستيات والهجرة غير النظامية والتخطيط العسكري فضلا عن تأسيس مكتب تعاون دفاعي وامني متبادل , اما المذكرة الثانية فقد اشتملت على تحديد مناطق الصلاحية البحرية بهدف حماية حقوق البلدين بموجب القانون الدولي . [xxix]

وبالرغم من ما اثاره الاتفاق العسكري التركي– الليبي من سخط شعبي ورسمي من الجانب الليبي , فضلا عن التنديد الدولي من ذلك الاتفاق , كونه يتيح لتركيا اختراق الاجواء الليبية ومياهها الاقليمية من دون اذن سابق , الا ان تركيا تسعى الى استثمار هذا الاتفاق لاستفزاز دول معنية بالمنطقة البحرية كمصر واليونان وقبرص , كما قد يجعل التدخل العسكري التركي صريحا لحماية المليشيات المسلحة في طرابلس , لاسيما بعد الضغوط الدولية على تركيا لوقف مساندة تلك المليشيات ووقف تزويدها بالاسلحة التقليدية والمتطورة . [xxx]

المطلب الثالث

معوقات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط ٢٠١١

لقد حرصت تركيا على تصحيح مسار سياستها تجاه ليبيا بعد ٢٠١١ لتتسق مع السياسة الدولية السائدة , لاسيما الحلفاء الغربيين , مما يتيح لها فرص النجاح والتقدم في ليبيا , ولكن هذا النجاح التركي المتوقع يبقى نسبيا لوجود معوقات لسياستها , وسوف نستعرض هذه المعوقات بالشكل التالي :

اولا / ضعف بنية الدولة الليبية :

وذلك بسبب تآكل المؤسسات الوطنية طول عقود مضت , فليبيا تعاني من ارث قديم فيما يتصل بمفهوم الدولة الوطنية , حالها حال اغلب دول المنطقة , اذ ان الدولة تعاني عجزا وتفتقد الى شرعية انجاز تنمية وتحقيق ترشيد مؤسسي , ولكنها تعتمد في بقائها على ركيزتين اساسيتين وهما احتكار الثروة في نموذج الاقتصاد الريعي, واحتكار العنف في نموذج الهيمنة العسكرية.[xxxi]

وعليه , لم تكن ليبيا استثناءا من هذا المشهد العام المذكور أنفا , وبالتالي هي سلطة اكثر من كونها دولة , اذ تحولت بعد مدة من الاستقلال الى نظام حكم فردي مطلق عمل على هدم مؤسسات الدولة التي ولدت حديثا , ولذلك فأن غالبية الازمات التي تواجهها ليبيا اليوم على مستوى الدولة هي نتاج لنهج وسياسات ما قبل ثورة شباط ٢٠١١ , والتي ادت الى نفي قيم التداول السلمي للسلطة , وسيادة القانون , فضلا عن سوء ممارسات معظم الفاعلين السياسيين في الوقت الراهن خلال المرحلة الانتقالية . [xxxii]

ان سوء ادارة الخلاف المتصل بالشرعية الدستورية ومسألة التداول السلمي للسلطة وكيفية معالجة الانقطاع الدستوري , فضلا عن القصور في طريقة بناء المؤسسات الرسمية خلال المرحلة الانتقالية وتحديد اختصاصاتها التي قامت على عشوائية وتكريس روح التغالب والغنيمة وتعطيل مبادئ دستورية اساسية كمبدأ فصل السلطات وعدم تركيز السلطة , والتداخل في الاختصاصات التشريعية والتنفيذية , كل ذلك ادى الى انتهاك الشرعية الدستورية ومفهوم الدولة الوطنية . [xxxiii]

فالحكومة المؤقتة المخولة من قبل مجلس النواب في مدينة البيضاء , وحكومة الوفاق الوطني المخولة من قبل الامم المتحدة في مدينة طرابلس , فعاليتهما كل داخل مجال نفوذها الخاص بها بدعوى انها صاحبة الشرعية وعليه فقد اصيبت مؤسسات الدولة بالفشل , عن طريق بقائها منحصرة بين اللاعبين المتنافسين على شرعية السلطة , وهذا يعبر عن ازمة سياسية حقيقية , فمزاعم الشرعية التي يصرح بها كل طرف تقيد سياسة تركيا في ليبيا , ولهذا فأن تركيا تسعى بكل امكاناتها لحل هذه الازمة السياسية .[xxxiv]

كما ان هناك عائقا اخر يحول دون اداء المجلس الرئاسي دوره ومهامه التي يضطلع بها وهو امتناع مجلس النواب عن المصادقة على مجلس الرئاسي بفعل تأثير الجنرال خليفة حفتر عليه , الامر الذي كان مرده سلبيا على الجهود الحثيثة التي يبذلها مبعوث الامم المتحدة في ليبيا , وفي هذا المجال نجد ان القوى

العالمية لم تتخذ موقفا حاسما تجاه هذه السياسات التي يتبعها مجلس النواب , الامر الذي انعكس على واقعية الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني واصبح الامر مفتوحا للجدل . [xxxv]

من جهة اخرى , نجد ان اخفاق حكومة الوفاق برئاسة السراج في ايجاد حل سياسي لازمات البلاد , يتحول الى ذريعة بيد الفاعلين المحلين الداعمين لأعضاء من خارج المجلس الرئاسي والمرشحين للاعتراف بهم اقليميا ودوليا من باب المنافسة الشرعية , كمصر والامارات العربية المتحدة والاردن الى جانب الفاعلين الدوليين مثل روسيا , وبذلك يتحول ضعف حكومة الوفاق داخل ليبيا وخارجها الى سلبية ومعوق امام المصالح التركية مما يعني ان الحل السياسي الذي تبتغيه تركيا في ليبيا سيظل عقيما بسبب المشكلات الداخلية التي تبقي البلاد ممزقة وعدم قدرة حكومة الوفاق على حلها . [xxxvi]

ثانيا / الانقسامات السياسية والقبلية التي اعقبت الثورة :

ان قراءة المشهد السياسي في ليبيا تفرض على الجميع وضع القبيلة كلاعب اساسي مؤثر في ادوار اللاعبين الاخرين , وهو ما قد يعيد تشكيل خريطة المسار السياسي للدولة الامر الذي قد يزيد من نشوب مخاوف الحرب الاهلية اذ ما فشلت جميع الاطراف في التوصل الى حل سياسي في ظل الاجندات المتعددة العاملة في ليبيا . [xxxvii]

ولعل المسألة الاساسية هنا تكمن في مدى انعكاس ميراث الفترات الانتقالية السابقة على فرص تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا , وهذه المسألة تشكل عاملا مهما في قدرة الاطراف الليبية على وضع السياسات اللازمة للانتقال من حالة الصراع الى حالة السلم .

فنظام حكم القذافي , كان قائما على اسس قبلية ومناطقية , كما كان يتعامل مع الزعامات التقليدية المتمثلة في شيوخ القبائل , لاسيما خلال الازمات الامنية التي كانت تعترض النظام انذاك , الامر الذي جعل من الثقافة القبلية تتحول ال ثقافة مسيسة وموظفة لخدمة النظام وخياراته . [xxxviii]

وبالنتيجة فأن النظام اعتمد على البنية القبلية اكثر من البنية الوطنية للدولة التي لم تتجاوز الاطر الشكلية , كما ساعد على ذلك , ما عرف عن المجتمع الليبي بشدة ارتباط افراده بمجموعاتهم القبلية مقابل عنف اجهزة الدولة وبطشها , لاسيما في مرحلة بدايات الثورة , حيث انعقد اجتماع طرابلس الحاشد لممثلي القبائل المساندة للنظام , في حين ردت مجموعات اخرى مساندة للثورة وممثلة بسلسلة من الاجتماعات القبلية وبدأت تصدر البيانات السياسية . [xxxix]

وبناء عل هذه النتيجة فأن النخب السياسية التي طرحت نفسها وصاغت خطاباتها ضمن مشروع وطني , تحمل المشاعر والسلوكيات القبلية , لكنها تسير ضمن توجهات مناطقية , وهذا ما ادى الى التلويح بالتقسيم

المناطقي في البلاد , والدخول في صراعات قبلية تحمل طابع مناطقي من اجل السيطرة على الموارد المحلية والوضع الامني . [xl]

ولقد حاولت تركيا في خضم هذه الصراعات , سواء على المستوى السياسي او على المستوى المناطقي ان تقوم بدور الوساطة , فبعد استبدال المجلس الوطني الانتقالي بالمؤتمر الوطني العام لمنح ليبيا حكومة اكثر قوة وشرعية من سابقتها عن طريق التفويض الشعبي من اجل حل القضايا العالقة بخصوص العملية الانتقالية اصبحت تركيا الى جانب قطر , الطرف الدولي الداعم والاساسي لحكومة المؤتمر الوطني العام في طرابلس , وهذا كان حفاظا على مصالحها ونفوذها في البلاد .[xli]

ولكن مع تفاقم الازمة الليبية , ودخول البلاد في دوامة الصراعات الداخلية مع دخول اطراف اخرى فيها مثل التنظيمات المسلحة , وتصاعد التهديدات التي يواجهها حلفاءوها في طرابلس , ادركت تركيا اهمية التحول في موقفها تجاه ليبيا , والاندماج مع الجهود الدولية , وضمان دور مستقبلي لها فيها , فدعت للتوصل الى تسوية سياسية بين اطراف النزاع الليبي كما ايدت الحلول المقترحة من قبل المجتمع الدولي بشأن التوافق , فأعترفت بحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج وتعهدت بتقديم الدعم الكامل لها , رغم المعارضة من قبل بعض حلفائها الليبين في المؤتمر الوطني العام لهذه لحكومة .[xlii]

وعليه , فقد حاولت تركيا عبر سياستها الجديدة ان تقوم بدور الوساطة لدى حلفائها في المؤتمر الوطني العام , وهذا ما حرصت عليه من خلال استقبالها لرئيس المؤتمر الوطني العام نوري ابو سهمين في انقرة , في ذات الوقت الذي استقبلت فيه السراج رئيس حكومة الوفاق في شهر كانون ثاني ٢٠١٦ , وقد حاولت الجمع بين الطرفين في لقاء واحد .[xliii]

ومن ناحية اخرى , تحاول تركيا ممارسة الضغوط ايضا على معارضي حكومة السراج من حلفائها في مجلس النواب , وذلك من خلال الاعتراف بهذه الحكومة بأنها الممثل الشرعي للشعب الليبي , فهذا ضمنيا يعني ان تركيا ترفع الاعتراف عن حكومة المؤتمر الذي قدمت لها الدعم سابقا اذا ما استمرت برفض الواقع الجديد , وهنا تكمن المعضلة السياسية التي تواجهها تركيا , اذ ان ضغوطها لم تبلغ المستوى الذي ستتخذ فيه اجراءات واضحة تماما ضد حكومة المؤتمر , لانها لا تريد ان تخرج عن النسق الدولي ازاء الضغط ايضا على مجلس النواب وقائد الجيش خليفة حفتر للاعتراف بحكومة الوفاق . [xliv]

اذ تخشى تركيا ان تتخذ خطوات صارمة وعقوبات على بعض الحلفاء الليبين , في الوقت الذي قد لا تسفر فيه الضغوط الدولية على مجلس النواب عن نتيجة حاسمة , وهذا سيؤدي في النهاية الى خسارة بعض حلفائها دون ان تحظى حكومة الوفاق على الاجماع الليبي وبالتالي لم تحظى بالشرعية من مجلس النواب . [xlv]

من جهة اخرى , فأن تركيا تأخذ في الحسبان الثقل السياسي والاجتماعي لمعارضي حكومة السراج من حلفائها خاصة في المناطق التي يسيطر عليها المؤتمر العام , مما يجعل تلك الشخصيات تستطيع عرقلة عمل الحكومة , وبالمقابل , فأن اذا ما حصلت حكومة الوفاق على ثقة مجلس النواب اي حصولها على الشرعية السياسية الكاملة , فأن تركيا بدورها قد تمارس ضغوطا اكبر على حلفائها , خاصة اذا ما اراد المجتمع الدولي ان يمارس ضغوطا قد تصل الى حد اجراءات حاسمة ضد حكومة المؤتمر . [xlvi]

ثالثا / ازمة القطاع الامني :

تعد ازمة القطاع الامني من الازمات العميقة التي تمر بها ليبيا , ففي بداية المرحلة التي اعقبت ازمة نظام حكم القذافي تم الاقرار بالحاجة الى تأسيس بيئة امنة وسالمة وعلى نطاق واسع من قبل الجهات الفاعلة الدولية , حيث تم اعداد تقرير برعاية فريق الاتصال الدولي الخاص بالليبيا , اشار فيه الى الاهمية البالغة لضمان عدم تطور المليشيات المسلحة في ليبيا وتحولها الى اجنحة مسلحة للفصائل السياسية , وبدلا من ذلك فأنه من الضروري القيام بدمجها بمنظمات امنية مسيطر عليها وخاضعة للمحاسبة او نزع سلاحها وتسريحها . [xlvii]

ولتأسيس بيئة امنة مسيطر عليها كانت الاشارة الى ما يلي : [xlviii]

١- الحاجة الى تفكيك الاسلحة المخلفة من النظام السابق والحرب ثم تأمين الحدود مع دول الجوار الليبي .

٢- الحاجة الى اصلاح القطاع الامني الليبي واعادة هيكلته بما يتلائم مع الخدمات المسلحة الفعالة التي تدعم الانتقال السلمي للسلطة .

٣- الحاجة الى نزع سلاح المليشيات المتمردة , وتسريحها واعادة دمجها في القوات المسلحة الجديدة لليبيا .

الا ان اغراق البلاد بالاسلحة الصغيرة والخفيفة , فضلا عن منظومات الدفاع الجوي المحموله والصواريخ المضادة للدروع ومدافع الهاون , الى غيرها من انواع الاسلحة التي تم استخدامها في الحرب ضد نظام القذافي , اضافة الى الحدود الطويلة جدا مع دول الجوار وهي عرضة للاختراق على طولها شكلت تهديدا واسعا للبلاد . [xlix]

ومما زاد من عمق الازمة الامنية في ليبيا هي مشكلة الشرعية في القطاع الامني , ومدى شرعية الفاعلين المسلحين من غير الجماعات المسلحة , فبينما يتم فرض حظر على القوى المسلحة التابعة للمجلس الرئاسي والجماعات المسلحة المناهضة لخليفة حفتر وقواته المسلحة اثر حظر الاسلحة المطبق على ليبيا , تتدفق امدادات السلاح التي تصل الى الجيش الليبي بقيادة حفتر من القوى الاقليمية من دون عائق . [l]

الجانب الاخر في الازمة الامنية الليبية , هو ليس هناك خطوات لازمة لتشكيل الهرم العسكري بالصورة التي نص عليها الاتفاق السياسي الليبي الذي يقوم عليه المجلس الرئاسي , وهذا ما ادى الى تغذية الازمة السياسية في البلاد . [li]

ان ازمة القطاع الامني في ليبيا وضعت تركيا امام عقبة ان يكون لها موقع على ساحة اعادة البناء والتنمية في البلاد , فعودة الشركات التركية والتعاون التجاري وانتقال الاموال , كل ذلك مرهون باستقرار الامن في ليبيا , كما ان قسم كبير من المشروعات التي تبنتها الشركات التركية في ليبيا اصيبت بالعجز التام وعدم احراز اي تقدم منذ اندلاع الثورة ٢٠١١ , وذلك ان هذه المشاريع تتطلب اعادة هيكلتها ومراجعتها ومراجعة تكاليفها توفير الامن والامان للشركات القائمة عليها اذا ما شرعت بعملها , هذا الى جانب شروع تركيا بفرض الفيزا على ليبيا اعتبارا من العام ٢٠١٥ لدواع امنية كون المشكلة تخص تبادل المعلومات الامنية والاستخبارية والجهة التي تضطلع بها بسبب الانقسام في الشرعية الامنية , وهو ما لحق ضررا كبيرا للتجارة بين البلدين.[lii]

رابعا / تخبط النظام الدولي والتدخلات الخارجية :

يمكن القول ان هدف التدخلات الخارجية في ليبيا سواء دولية او اقليمية هو التأثير على مسار السياسات والمواقف داخل البلاد , حيث يعد هذا الشكل من التدخلات الاكثر شيوعا وحضورا في مجال السياسة الدولية , وخاصة في دول الشرق الاوسط , فلا غرابة من وجود تدخلات خارجية صارخة واخرى مستترة من قبل فرنسا وبريطانيا وقطر والامارات وتركيا منذ بداية الاحداث في عام ٢٠١١ .[liii]

وقد ادت مسارات تلك التدخلات الخارجية الى تدويل الوضع في ليبيا واخراج اللعبة السياسية تدريجيا لتصبح بيد الاطراف الاقليمية والدولية مكرسة الدور الخارجي وتأثيره على مجريات الاحداث داخل البلاد , الى ان وصل الامر الى انقسام الشرعية السياسية الى قسمين حكومة الوفاق ومجلس النواب , بحيث اصبح المشهد اليوم ضبابي يهدد كيان الدولة ككل . [liv]

وعلى الرغم من الدعم الذي لقيه المجلس الرئاسي برئاسة فائز السراج والاتفاق الليبي الذي انبثق عن مبادرة الامم المتحدة , والاجتماعات الدولية التي عقدت واولها في العاصمة الايطالية روما في كانون اول ٢٠١٥ وبمشاركة اطراف دولية متمثلة بوزير الخارجية الامريكي و وزير الخارجية الايطالي و وزير الخارجية التركي , ومبعوث الامم التحدة مارتن كوبلر , فضلا عن مسؤولين من دول عربية واوربية ونائب وزير الخارجية الروسي , واجتماع اطراف الازمة الليبية تحت سقف واحد لتجاوز ازمات البلاد السياسية والامنية ,

الا انه اطراف دولية واقليمية بدأت تدعم الجنرال خليفة حفتر و وحدات الجيش الليبي التابعة له , على الرغم من كثرة الجدل حول شرعيته السياسية والامنية حسب الاتفاق السياسي الليبي . [lv]

وبالنتيجة فأن الدعم الذي يلقاه خليفة حفتر من الجانب الفرنسي على وجه الخصوص فضلا عن الدعم الامريكي والاماراتي والسعودي ,ادى بطبيعة الحال لانقسام الموقف الاوربي وفتح الباب اما الدعم التركي والروسي لحكومة السراج وبذلك فقد فشلت القوى الاوربية التي دعمت الاطاحة بحكم القذافي في عام ٢٠١١ بفرض تسوية سياسة لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.[lvi]

ان موقف فرنسا وبعض الاطراف الاقليمية زاد الامر تعقيدا في ليبيا , رغم دعم الاتحاد الاوربي لحكومة الوفاق وهي المعترف بها دوليا , وهذا الامر دفع تركيا الى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية والتي خولتها للتنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط , الامر الذي اثار حفيظة اليونان بأعتبار ان هذه الاتفاقية هي صفقة لا تحترم المصالح اليونانية وانها قد تؤدي الى الحرب مع تركيا مما اربك سياسة تركيا في ليبيا . [lvii]

اذن الانقسام الدولي وتخبط الاطراف الدولية في مواقفها من الاطراف الليبية المتنازعة ادى الى اهتراء المبادرة الاممية والاتفاق السياسي الليبي من جهة , وعمل على تضييق مجالات عمل تركيا في ليبيا من جهة اخرى .

الخاتمة

لقد عبرت تركيا في سياستها اتجاه ليبيا منذ اندلاع الثورة في شباط ٢٠١١ عن سياسة واقعية براغماتية , حيث جعلت المصالح التركية مرتكزا لهذه السياسة , وجاءت التحولات فيها اتساقا مع هذه المصالح , ففي بداية الامر كانت قد احتفظت بعلاقاتها مع القذافي رغم تناقض موقفها وسياستها ازاء ثورتي تونس ومصر , ثم ما لبثت ان تحولت عن دعمها للقذافي وانخراطها وبقوة في الجهود الدولية للاطاحة بحكمه .

وفي ظل الانفتاحات الداخلية في ليبيا , ساندت ودعمت تركيا حكومة المؤتمر الوطني العام ووقفت ضد الحكومة مجلس النواب , وهذا الموقف كان تعبيرا منها عن التنافس الاقليمي مع مصر اولا ودول الخليج العربي بأستثناء قطر , ثم ما لبث ان غيرت مسار سياستها وتخلت عن المؤتمر الوطني العام ودعمه ومساندته الى دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج , الامر الذي فسره كثيرون على انه دعم للاسلام السياسي وامتداداته , ولكن يمكن القول ان تركيا مستعدة للتعامل مع اية حكومة تضمن الحفاظ على مصالحها , او تضمن لها موطئ قدم في ليبيا , وهذا الامر نابع من مكانة ليبيا الجيوستراتيجية والتاريخية المهمة لدى تركيا لكي تستحق تلك التحولات في سياستها حتى لو كانت متناقضة .

ومن جهة اخرى , ادركت تركيا ان ثمة اتجاها دوليا قويا يرغب في دعم والتعامل مع حكومة الوفاق الوطني للخروج من الازمة الراهنة الليبية , وكان هذا واضحا من خلال الضغوط الدولية المتعلقة باستمرار المفاوضات الليبية وعليه فقد اعلنت تركيا دعمها الكامل وعلى كافة المستويات لهذه الحكومة اتساقا مع جهود المجتمع الدولي وعلى رأسه الامم المتحدة .

ولكن على الرغم من الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني الليبية ودعوة جميع الاطراف الليبية للاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الليبي , وان هذا الامر يعد بصورة ضمنية تخليها عن حلفائها في طرابلس وعدم اعترافها بحكومتهم فأنها تدرك على المدى البعيد انها ستكسب ليبيا مع الاخذ بالاعتبار ان هؤلاء الحلفاء ممثلون في حكومة الوفاق .

واخيرا يمكن القول ان اذا ما نجحت تركيا في سياستها تجاه ليبيا وزيادة نفوذها المستقلبي , فأن هذا النجاح يبقى نسبيا لوجود عوائق لسياستها في ليبيا ممثلة بما يلي :

١- ضعف بنية الدولة الليبية , بسبب تآكل المؤسسات الوطنية فيها على مدى عقود .

٢- الانقسامات السياسية والقبلية والتنافس على الشرعية من قبل الاطراف الليبية والتي اعقبت الثورة ولا تزال تتعمق وتتسع اثارها .

٣- التوتر في علاقاتها مع اتجاهات سياسية وعسكرية نافذة في ليبيا بسبب دعمها لحكومة الوفاق الوطني .

٤- وجود التهديدات الامنية والارهابية في ليبيا والتي تعيق عمل الشركات والاستثمارات التركية فيها .

٥- التنافس الدولي والاقليمي للحصول على الامتيازات المتمثلة في مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي , الى جانب دعم طرف على حساب طرف اخر لانعاش اسواق السلاح بكافة مستوياته .

الهوامش

[i] – الموقف التركي من الثورة الليبية : تقدير موقف , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , الدوحة , اذار ٢٠١١.

[ii] - zulfikar Dogan , "political missteps in libya cause Turkey's economy tstumble " ,Al_Monitor , 6 January 2015 , at: http://bit.ly.

[iii] – انظر : النص الكامل لكلمة احمد داوود اوغلو مع نواب حزب العدالة والتنمية في ٢٣ كانون اول ٢٠٠٩ , منشور على موقع الجزيرة نت .

[iv] – امراح كيكلي , (العلاقات التركية – الليبية : مجالات الازمة وامكانات التعاون) مجلة رؤية تركية , العدد (٦) , ٢٠١٧ , ص٨٥ .

[v] – الموقف التركي من الثورة الليبية , مصدر سبق ذكره .

[vi]- Bulent Aras , The reasons behind Turkey's on going military support of libya , Middle East Eye , "accessed 7 December 2019, 30 July 2019 , https//WWW.middleeasteye.netlopinion.

[vii] - lbid.

[viii] - caroline Rose , Turkey Tests the waters in the Eastern Mediterranean , Gepolitical Future , 6 December , 2019 , " accessed 7 December , 2019, https://gooplitical futures.com

[ix]- Turkey uses laset weapon technology to shoot down chinese UAV wing loong libya , Army Recognition , " accessed 7 December , 2019 , https://www.armyrecognition.com

[x] – انظر : المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حول التطورات في ليبيا , نيسان ٢٠١٣ , منشور على موقع وزارة الخارجية التركية على الرابط www.mfa.gov.tr .

[xi] - Zulfikar Dogan, op.cit .

[xii] - lbid.

[xiii] - Barin kayaoglu , " why Turkey is making a return to libya " , Al_Monilor , 14 June 2016 , at : http://bit.ly/28UXPVQ.

[xiv] - "Turkey's secret proxy war in libya " , The national interest , 17 March 2015 , at: http://nationalinterest.org .

[xv] - ibid .

[xvi] – انظر : البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية التركية والذي استنكرت فيه الهجوم على سفينة الشحن التركية (تونا – ٧) اثناء تواجدها في المياه الدولية قبالة ساحل ادنه الليبي , وانها قدمت احتجاجا رسميا لدى السلطات الليبية , ١١ ايار ٢٠١٥ , منشور على موقع وزارة الخارجية التركية على الرابط www.mfa.gov.tr

[xvii] - Turkey's Secret proxy War in Libya , op , cit .

[xviii] – انظر : الازمة الليبية ودول الجوار – موقف وحسابات , قراءة لمواقف دول الجوار الليبي , مركز الجزيرة للدراسات , تقارير , الدوحة , ١٣ نيسان ٢٠١٧ .

[xix] – قرار مجلس الامن حول ليبيا ٢٢٥٩ في ٢٣ كانون اول ٢٠١٥ , بشأن ليبيا والذي يدعو فيه الى تشكيل حكومة الوفاق الوطني, منشور على موقع الامم المتحدة على الرابط , https://unmissions.org. UNITED NATION SUPPORT MISSION IN LIBYA , 23 Des 2015 : وانظر ايضا , منشور على نفس الرابط والموقع للامم المتحدة , وانظر ايضا : مارتن كوبلر يرحب بقرار مجلس الامن بشأن الاتفاق السياسي الليبي , ٢٣ كانون اول ٢٠١٥ , منشور على نفس الموقع والرابط .

[xx] – داود اوغلو يستقبل رئيس حكومة الوفاق الليبي فائز السراج , منشور على موقع ترك برس , ١١ كانون ثاني ٢٠١٦ , على الرابط www.turkpress.com/node/17335 .

[xxi] –جاويش اوغلو يؤكد على مواصلة تركيا دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية , منشور على موقع وكالة انباء الانضول , ٣٠ ايار ٢٠١٦ , على الرابط http://bit.ly/28NTKK .

[xxii] –Barin kayaoglu ,op ,cit .

وانظر ايضا : مليارات الدولارات و اطماع تركية خفية للتدخل في ليبيا , منشور على موقع سكاي نيوز عربية , ٢٦ كانون اول ٢٠١٩,على الرابط htpps://www.skynewsarabia.com/business.

[xxiii]– مسؤولين يكشفون طبيعة الوجود التركي في ليبيا وحجم الاستثمارات , ٣ تموز ٢٠١٩ , منشور على موقع عربي سبوتنك على الرابط : https://arabicsputhiknews.com , وانظر ايضا تصريحات داود اوغلو في استقبال فائز السراج , مصدر سبق ذكره.

[xxiv] –Carolin Rose, op , cit .

وانظر ايضا :الموقف التركي من الثورة الليبية , مصدرسبق ذكره .

[xxv] – انظر : ماجد هديب , واقع العلاقات التركية _ الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات المحلية والاقليمية , الشرق الاوسط , تقدير موقف , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , القاهرة , ١٦ نيسان ٢٠١٨ .

[xxvi] – برنامج اجندة ليبيا , ليبيا ٢٤ تي في , يوتيوب , ٢٩ تشرين ثاني ٢٠١٦ .

[xxvii] انظر : امين بن مسعود , تركيا في ليبيا : عين على الغاز واخرى على اوربا , منشور على موقع العربية نت , ٣١ كانون اول ٢٠١٩ , على الرابط https://www.alarabiya.net/ar/polities .

[xxviii] – انظر : موقع عسكري : تركيا تزود الوفاق الليبية بأسلحة ليزر , منشور على موقع العربية نت , ١٥ آب ٢٠١٩ , على الرابط : https://ww.alarabiya.net/ar_north_africa , وانظر ايضا : Bulent Aras , op ,cit , وانظر ايضا : ابعاد ومألات التداخل التركي في ليبيا , ملف خاص , تقرير حول التدخل التركي في ليبيا , منشور على موقع الوطن العربي , الالكتروني , ٢١ كانون اول ٢٠١٩ , على الرابط : https://alwatanalarabi.com .

[xxix] – انظر : البرلمان التركي يتلقى طلبا للمصادقة على اتفاق التعاون العسكري مع ليبيا , منشور على الموقع الرسمي لوكالة الاناضول , ١٥ كانون اول ٢٠١٩ , على الرابط https://www.aa.com.tr

[xxx] – انظر: ملف التدخل التركي في ليبيا , منشور على الموقع الالكتروني لصحيفة العرب اللندنية , ١٨كانون اول ٢٠١٩ , على الرابط https://alarab.co.uk

[xxxi] – لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر : نزيه ايوبي , تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط , ترجمة امجد حسن , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , اذار ٢٠١١ .

[xxxii] – اسباب تأزم الانتقال السياسي والدستوري في ليبيا , منشور على موقع صحيفة السفير العربي , ٢٠ تشرين اول ٢٠١٨ , على الرابط www.assafirarabi.com .

[xxxiii] – المصدر نفسه .

[xxxiv] – امراح كيكلي , مصدر سبق ذكره , ص٨٨ .

[xxxv] – كل بلد يبدي دعمه لحفتر باشكال مختلفة , منشور على موقع صحيفة الشرق الاوسط , ١٠ شباط ٢٠١٧ , على الرابط https://www.middleastobserver.org .

[xxxvi] – امراح كيكلي , مصدر سبق ذكره , ص ٨٩ .

[xxxvii] – لمزيد من التفصيل انظر : كريستوفرس , شيفس , جيفري مارتيني , ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل , تقرير تم تنفيذه في مركز سياسات الدفاع والامن الدولي التابع لمعهد ابحاث RAND للامن القومي, واشنطن , ٢٠١٤ , ص ١٤-٢٤ , منشور على الرابط : www.rand.org .

[xxxviii] – الصراع القبلي في ليبيا والانقسام المناطقي , منشور على موقع القبس الالكتروني , ١٣ كانون اول ٢٠١٦ , على الرابط https://alaabas.com .

[xxxix] – المصدر نفسه .

[xl] – كريستوفرس , شيفيس , جيفري مارتيني , مصدر سبق ذكره , ص٣٢–٣٨ .

[xli] – المصدر نفسه , ص٤٠ , وانظر ايضا :الموقف التركي من الثورة الليبية , مصدر سبق ذكره .

[xlii] – Zulfikar Dogan , op , cit .

[xliii] – انظر داود اوغلو يستقبل رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج , مصدر سبق ذكره .

[xliv] – جاويش اوغلو يؤكد مواصلة تركيا دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية , مصدر سبق ذكره .

[xlv] - ghwell threa tens to sue ministry officials who cooperate with serraj administration , libya herald , 17 may 2016 , at : https ://www.libyaherald.com.

[xlvi] -can aunity Government succeed in Divided libya? , spiegel online inter national , 20 April 2016 , at : https://bit.lylsudbdv.

[xlvii] – انظر : فريق الاستجابة الدولية لتحقيق الاستقرار , وزارة التنمية الدولية , المملكة المتحدة , ليبيا , ٢٠ ايار – ٣٠ حزيران ٢٠١١ .

[xlviii] – كريستوفرس , شيفيس , جيفري مارتيني , مصدر سبق ذكره , ص٧ , وانظر ايضا : فريدرك ويسري , انهاء الحرب الاهلية في ليبيا : التوفيق بين السياسة واعادة بناء الامن , مركز كارينغي للشرق الاوسط , واشنطن , ٢٤ ايلول ٢٠١٤ , منشور على الرابط : https://carnegie_mec.org .

[xlix]- Mark Hook Han, Terrors MI , Wams Libyan Arms Dumps Are Tescor for world , The sunday Times , 16 Joun 2013 .

[l] – امراح كيكلي مصدر سبق ذكره , ص١٩ .

[li] – المصدر نفسه , ص٩١ .

[lii] – انظر : ضوء اخضر على مشروعات الاتراك التي لك لم تكتمل والتي تقدر ب ١٨ ونص مليار دولار , صحيفة حريت التركية , ٣١ ايار ٢٠١٦ ,وانظر ايضا : قنبلة ليبيا على الشركات التركية , صحيفة حريت التركية , ٢٣ شباط ٢٠١٥ .

[liii] – التدخلات الخارجية في ليبيا , مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ليبيا , ١ ايار ٢٠١٨ , منشور على الرابط : https://www.st_ssp.com .

[liv] – المصدر نفسه .

[lv] – انظر : مؤتمر روما يدعو الى تشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا , منشور على موقع DW , المانيا , ١٣ كانون اول ٢٠١٥ , على الرابط : https://www.dw.com , وانظر ايضا : مبادرة فرنسية لحل ازمة ليبيا , تقارير , منشور على موقع الجزيرة نت , ٢٩ ايار ٢٠١٨,على الرابط : https://www.aljazeera.net/reports .

[lvi] – انظر : ريتشارد سبنسر , دعم فرنسا لحفتر ادى الى الانقسام الموقف الاوربي وفتح باب امام تركيا وروسيا , تقرير صحيفة التايمز البريطانية , ٢٠ كانون ثاني ٢٠٢٠ .

[lvii] – المصدر نفسه .